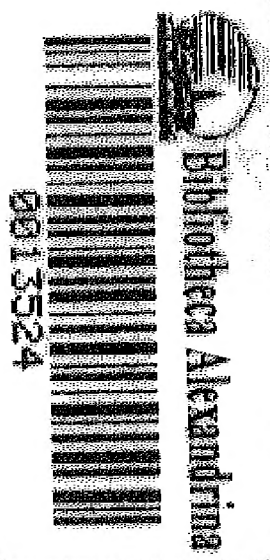


كتاب

٦٨

صلاح الدين نامق



قادة الفكر الاقصادى

رئيس التحرير أنيس منصور

د . صلاح الدين نامق

قادة الفكر الاقتصادي



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . ٢٠٠٤ ع .

تقديم

علمتني خبرة السنين - بين ما علمتني - أن من أخطر مزالق الفكر الاقتصادي أن أقيد نفسي في حدود إطار مذهبي معين - سواء أكان هذا الإطار اشتراكياً أم رأسمالياً - تقييداً يجعلني أرجع في كل دراساتي إلى مبادئ هذا المذهب أو ذلك ، فما وجدته متفقاً مع تلك المبادئ قبلته وما لم يتفق معها رفضته .

كذلك علمتني خبرة السنين أن تيار المعرفة الاقتصادية أغزر جداً من أن يلم به مذهب واحد محدد بعدد من المبادئ والقواعد ؛ لذلك كان من التطور الطبيعي في دراساتي الاقتصادية أن أولى آراء قادة الفكر الاقتصادي اهتماماً كبيراً عبر التاريخ ومنذ أفلاطون حتى وقتنا الحاضر دون أي اعتبار إلى أن هذا المفكر أو ذاك رأسمالي الفكر أو اشتراكي الفكر ؛ فكلهم ذوو رأي ثاقب في علم الاقتصاد ، وكلهم أثروا هذا العلم وأغنوه ، وكلهم قد وضعوا لبنة فكرية في بنائه العالى الكبير . إن الفكر الاقتصادي الذي خلفه هؤلاء القادة فكر متجدد دائماً يلائم المكان والزمن اللذين ظهر فيهما . وهو - مهما يكن نوعه أو مظهره - يجب اعتباره أساس القوة السياسية والمادية للدول والشعوب : فهذه الدول التي تتباهى اليوم بالقوة والعظمة والنفوذ إنما قامت فيها هذه القوة

على دعائم الفكر الاقتصادي والمفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سميث ومالتس ومارشال وكينز . . . إلخ ؛ فهم القوة الدافعة والمحركة للعلاقات الاقتصادية البناءة التي تزيد من الدخل القومي ؛ ومن ثم فهم السبب المباشر فيما حققته تلك الشعوب من تقدم مادي .

وإني أنظر إلى التاريخ الإنساني على أنه سلسلة من الأفكار السياسية والاقتصادية تنقل المجتمع من مرحلة زمنية معينة إلى مرحلة أخرى ، ومن مرحلة تقدمية معينة إلى أخرى أكثر تقدماً . وحياة كل مفكر من قادة الفكر الاقتصادي الذين سيأتي ذكرهم في هذا الكتيب تمثل مرحلة اقتصادية وتاريخية معينة من مراحل التقدم الاقتصادي تميزت بميزات معينة أوردتها المفكر ضمن كتاباته الاقتصادية ، وتفاعلت هي والظروف السياسية والاجتماعية السائدة ، فنقلت المجتمع في طريق التقدم المادي خطوة بعد خطوة . وكيف لا يكون ذلك وفكره هو المرآة الصادقة للأحداث الاقتصادية السائدة في عصره والتي تفاعلت تفاعلاً إيجابياً وغيرها من الأحداث محدثة تقدماً ملموساً في المسار الاقتصادي ، وربما سبقت أفكاره أحداث الحاضر - وهو ما يحدث غالباً - وتكون بذلك خير مصباح ينير طريق المستقبل .

ترى ما الذي أسدل الستار في أوروبا على عصورها الوسطى ثم كشف لها الطريق إلى عصرها الحديث ؟ ثم ما أقوى المصاييح الفكرية التي توهجت بضيائها أوروبا لحظة انتقالها من حياة الركود الاقتصادي في

العصور الوسطى إلى حياة الحركة الصناعية والتجارية الكبرى بعد منتصف القرن الثامن عشر إلى عصرنا الحاضر؟

لست أغالى إن قلت : إنها قلة قليلة من الكتب بين (ملايينها) التى نراها أو نسمع عنها مخزونة فى مكتبات العالم المتقدم .
إنها كتاب «ثروة الشعوب» . لآدم سميث الذى ظهر فى أواخر القرن الثامن عشر معلناً بدء عهد الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل والتجارة الدولية .

وهى أيضاً كتاب «السكان» لمارتس الذى حذر فيه من مغبة زيادة السكان عن العدد الأمثل الذى تحدده ثروة البلد الاقتصادية .
وهى كتاب «مبادئ الاقتصاد» لمارشال الذى ناقش فيه مشكلات الإنتاج والتوزيع .

وهى أيضاً كتاب «النظرية العامة للنقود والتوظيف وسعر الفائدة» للعالم الاقتصادى الانجليزى مانيارد كينز الذى له الفضل الأكبر فى إخراج الدول الرأسمالية من أزمتها الاقتصادية العاتية سنة ١٩٣٠ .
وهكذا فإن دراستنا لهذه المؤلفات - وهو ما سيرد مختصراً فى الصفحات التالية - إنما هو دراسة لأفكار رجال أوربيين وأمريكيين شكلوا العالم المادى المحيط بهم ، وكونوا حضارة مادية كبيرة نعمت بها شعوبهم على مر السنين !

وهذه الحضارة المادية الأوربية التى نراها رأى العين فى هذه الأيام

لم تتبع فقط من دخل ذاتها ، بل من قطوف ثمار فكر اقتصادى نظرى خلفه هؤلاء القادة وغيرهم وإن اختلف الزمان والمكان ، ولكن ماذا فعل الاقتصاديون الأوروبيون المعاصرون إزاء هذه النظريات ؟ لقد نفضوا عنها تراب القدم وزادوا عليها من فكرهم ، وأضافوا إليها من قدراتهم ، وأخرجوا كل هذا ممهوراً بإمضاءهم ومطلياً بشخصيتهم ، وهذا فى الواقع عمل كل حضارة .

إن الرجوع إلى ماضى الفكر الاقتصادى ليس بمجرد دراسة للتاريخ الاقتصادى الغربى بقدر ما هو قوة حافزة تدفعنا - نحن العرب - فى استجلاء غوامضها الرغبة فى استلهاهم حيوية هذا الماضى ، لنفيد بها حاضرننا ومستقبلنا : فحضارة اليوم أصبحت - وإلى حد كبير - حضارة مادية وعالمية : إذن فواجبنا - نحن الشعوب العربية - وقد شاركنا ومازلنا نشارك فى هذه الحضارة وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وتحكمنا فى البترول العربى - أقول : إن من حقنا وواجبنا أن نشارك أيضاً بشكل علمى نظرى بدراسة متعمقة لآراء بعض شوامخ الفكر الاقتصادى الغربى ، لما فى هذه الدراسة من فوائد هائلة فى شحذ مقومات حاضرننا ومستقبلنا الاقتصادى .

إن الإنسان الذى تزود بالحكمة الاقتصادية الرشيدة ليس فى حقيقة الأمر إلا ذلك الذى أعطى العين التى ترى الأشياء فى جملتها وفى حركتها لا فى جمودها : فكل شىء فى الكون يدور ، والنهاية تتلوها بداية فى

قانون الدوران ، وهذا نفسه ينطبق على الأفكار الاقتصادية التي تدور مع الأحداث المادية وبها .

ولذلك فما من رأى واحد يمكن أن يسود هذا العالم الفسيح ، وخاصة بين أئمة الفكر الاقتصادي حيث تتجمع الآراء وتختلف وتتفق وتقترب ، وهو ما نلمسه في هذه الدراسة : فالآراء مختلفة بين هذا الفكر والذي يليه ، إلا أنها جميعاً تتسم بنوع من الأصالة الاقتصادية التي بنت الفكر الاقتصادي المتنوع المتفرق الذي نراه اليوم .

د . صلاح الدين نامق

قادة الفكر الاقتصادى

١ - أفلاطون

إن البداية العلمية الصحيحة لدراسة آراء بعض شوامخ الفكر الاقتصادى إنما هى عند أفلاطون (٤٢٧ ق . م - ٣٤٧ ق . م) . حقاً إن أفلاطون يدرج فى أغلب المراجع والموضوعات ضمن الفلاسفة، وقلماً يدرج كمفكر اقتصادى إلا أن الدراسة المتأنية لكتابه «الجمهورية» تجعله مفكراً اقتصادياً من الطراز الأول : ففى هذا الكتاب لا يصف أفلاطون مجتمعاً قائماً فعلاً ؛ وإنما هو يحاول أن يرسم صورة لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع المثالى .

إن قوام المجتمع الذى رسمه أفلاطون إنما هو بضعة آلاف من الناس يقيمون فى مدينة ، وليس بين ظهرائهم غنى أو فقير ؛ فالكل متساوون ؛ لأن الثراء - فى رأيه - يجلب معه الترف والكسل ؛ كما أن الجرى وراء الثروة بعنف يؤدى إلى المنافسة القاتلة ، ثم إن امتلاك الأرض المنتجة من شأنه إثارة الشحناء والبغضاء بين أعضاء المجتمع الواحد !

ومع ذلك فإن أفلاطون فى موضع آخر من كتابه يقرر استحالة تحقيق المساواة التامة بين المواطنين ، إلا أنه يؤكد أن الفقر المدقع والغنى

الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمعه المثالي ، وهو ما دفعه أن يقسم السكان ثلاث طبقات :

الأولى : هي طبقة الصناع الذين يبنون المنازل ويحكون الملابس ويعدون الطعام ، وهنا نلمح فكرة تقسيم العمل التي ركز عليها آدم سميث بعده بمئات السنين : فأفلاطون يجد في تقسيم العمل أساساً للتنظيم الاقتصادي لدولته المثالية ، ومن ثم يجب أن تكون المدينة الفاضلة من السعة بحيث تتيح لكل فرد فيها أن يؤدي العمل المناسب له .

أما الطبقة الثانية فهي طبقة المحاربين الذين يذودون عن الدولة تجاه المغيرين ، وهؤلاء يجب أن يربوا تربية خاصة ؛ ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن ، ولذلك فإن الألعاب الرياضية والموسيقى والتاريخ هي المواد الأساسية اللازمة لتربيتهم وثقيفهم .

أما الطبقة الثالثة فهي طبقة الحكام أو الفلاسفة الذين : يجب العناية بهم وثقيفهم ثقافة رفيعة . وهنا تبرز دراسة الفلسفة والمنطق والموسيقى والإدارة . إلا أنهم - أي الحكام - يجب أن يتصفوا بميزات شخصية لازمة لخدمة الدولة ؛ كما يجب أن يتحلوا بالصدق والجلد وضبط النفس ، وهم يجب أن يعيشوا معاً ؛ كما يفعل الرجال المحاربون في المعسكرات ، وتحرم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الذهب والفضة أو التحلي بها !

وتؤدي كل طبقة من الطبقات في هذا المجتمع الأفلاطوني العمل المناط

بها ، ويجوز ترقية بعض أعضاء الطبقة الثانية إلى الثالثة ، وربما تم إنزالهم إلى أقل من طبقاتهم طالما اتفق ذلك مع مصلحة المدينة ، ولكن المهم في هذا كله أن يكرس كل فرد من أفراد هذه الطبقات للعمل الذي يناط به .

ويبدو من ثانيا آراء أفلاطون أنه يرسم نظاماً لشيوعية أرسقراطية قوامها فلاسفة شيوعيون ؛ فلن يكون للصناع نصيب في الحكم طالما أنهم لن يصبحوا فلاسفة ، وطالما أن ثقافتهم مقتصرة على التعليم المهني دون الفلسفي !

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما حكمنا نحن الاقتصاديين المحدثين على أفكار أفلاطون الذي عاش قبلنا بنحو ٢٣٠٠ سنة تقريباً ؟

فيما يختص بفكرة تقسيم العمل فإن أفلاطون يدعو فعلاً إلى هذا التقسيم ، ولكن ذلك ليس داخل العملية الإنتاجية ذاتها ، كما نادى آدم سميث ؛ وإنما بين فئات المجتمع المثالي . وأنى له أن يدعو إلى ذلك والعملية الإنتاجية في وقته لم تكن من الاتساع والشمول بحيث تقتضى هذا التقسيم ، إلا أنه كفاه فخراً أنه أول من نادى بتقسيم عمل أيا كانت صورته ؟

أما ما يختص بالتنظيم الجماعي لحياة الحكام الفلاسفة فنختلف نحن والذين يقولون بأنها الشيوعية بعينها ؛ لأن الشيوعية في معناها العلمي

الأصيل التي نادى بها ماركس وأتباعه هي إلغاء الملكية الخاصة إلغاء تاماً وإحلال الملكية الجماعية محلها ، وهي أيضاً سيادة طبقة البروليتاريا .
وليس من هذا التنظيم شيء في آراء أفلاطون :

فتحريم الملكية الخاصة الذي نادى به أفلاطون كان مقصوداً على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال التي تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة : إذن ليست هذه شيوعية . . وإن جاز لي التشبيه أقول : إنها شيوعية جزئية ، ولكن ليس في علم الاقتصاد ما يسمى بالشيوعية الجزئية :

كذلك فإن أفلاطون حينما حرم الملكية الفردية الخاصة على طبقة الحكام لم يصدر هذا الحكم عن اعتقاد في مساوئ الملكية الخاصة ، وإنما كان هدفه إبعاد طبقة الفلاسفة - التي تمثل أعلى درجات العلم والتي يناط بها الحكم - عن مغريات المادة !

٢ - أرسطو

ضمن أرسطو آراءه الاقتصادية في كتابه القيم « السياسات » الذي وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية ، ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته « ببدور نظرية اقتصادية » تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات ، فهو قد دفع علم

الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني ؛ ليصبح علماً متميزاً على العلوم الفلسفية والمنطقية التي كانت سائدة حين ذلك .
 وأول آرائه الاقتصادية هي إقراره لحق الملكية الفردية عموماً مندداً على أفلاطون تحريمه الملكية الخاصة على الحكام الفلاسفة خشية انفصام عرى وحدتهم وولائهم للدولة ١ وهكذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية بإقراره حق الملكية الذي هو أول دعائم بل أول خصائص الرأسمالية وقد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة مسوغات :

الأول ما تولده الملكية الخاصة من بهجة في النفوس ؛ فالناس بطبيعتهم مغرمون بحيازة الثروة وتملك العقار ؛ لأن ذلك يولد في النفس بهجة وحبوراً يساعدان على مواجهة أعباء الحياة وتوفير السعادة البشرية .
 والدفع الثاني أن الملكية الخاصة تؤدي إلى الارتقاء والنهوض بالنفس البشرية طالما أن هذا الامتلاك لا يؤدي إلى الإضرار بالآخرين .
 أما الدفع الثالث فهو أن الملكية الخاصة تتصل اتصالاً مباشراً بالحرية التي يعتبرها أرسطو أسمى ما تتطلبه النفس البشرية من أهداف .
 هذا - ولا يفكر أرسطو في شرور نظام الملكية الخاصة إلا أنه يفاضل ويوازن بين هذه الشرور وبين محاسن الملكية الخاصة ، فيختار الأخيرة وهو يعلم أن هناك بعض الشرور التي تكتنف الملكية الخاصة .
 ولقد ناقش أرسطو كذلك موضوع النقود ووظائفها ونشأتها

والأساس الذى تستمد منه قبولها بين الناس بالأسلوب الذى يسير عليه نفسه الاقتصاديون المعاصرون عندما يناقشون النقود وما حولها ؛ كذلك ذكر أرسطو - وهو بصدد دراسة وظائف النقود - أن النقود هى الوسيلة الطبيعية للتبادل فضلاً عن أنها مخزن للقيمة . وهذا التحليل الواقعى للنقود الذى قدمه أرسطو يجعل منه مفكراً رائداً للنقود والمشاكل النقدية طالما أنه ذكر الآراء التى تسود هى نفسها اليوم أية دراسة اقتصادية فى النقود .

ولقد تطرق أرسطو إلى موضوع « الربا » ، فانتقده أشد الانتقاد طالما أن النقود لا تلد نقوداً - كما يقول : ومن هنا فإن الربا هو أشد طرق كسب المال مجافاة للطبيعة البشرية ! وهو هنا يقترب من الاقتصاد الإسلامى وأصوله الحديثة من حيث مناهضته لمبدأ الربا وإقراض النقود بفائدة .

كذلك تعرض أرسطو لموضوع الرق ومسوغاته ، وعلى الرغم من أن أفكاره عن الرق تدخل ضمن فلسفته فى الحياة فإنها تمس صميم الحياة الاجتماعية فى ذلك الوقت ؛ ومن ثم فهى أفكار اقتصادية يجب عدم إهمالها . وأرسطو لا ينادى بإلغاء الرق ؛ إذ يعتبره جزءاً لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليونانى القديم ؛ بل هو نوع من الملكية الخاصة ، وهو - فى سبيل تسوية بقاء الرق - يتساءل : هل تعد الطبيعة أناساً ليصبحوا أرقاء أو أن استرقاقهم مناف للطبيعة البشرية ؟

وهو يجيب عن هذا السؤال بأن لا مناص من وجود فئة من الناس لتُحكم ، وفئة أخرى لتُحكم ؛ ذلك أن ثمة أناساً قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين !

وظاهر من هذا الرأي ما يتصف به من تزمّت وصرامة ، ولكن ربما كان عذر أرسطو فيما ذهب إليه من آراء عن الرق أن البيئة اليونانية القديمة والحروب المتلاحقة التي لازمتها قد أكرّثت من أعداد الرقيق ؛ ومن ثم لم يكن هناك بد من تأثيره بظروف عصره .

٣ - آدم سميث

إن آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) هو حقاً مؤسس المدرسة الفكرية الكلاسيكية التي ظهر فيها مفكرون وفلاسفة اتّسموا بنُحْط فكري يكاد يكون موحداً أساسه حرية الفرد في نشاطه السياسي وحرية في أن يمتلك ما شاء له أن يمتلك من الثروة المادية التي تنقله إلى أعلى درجات المجتمع وحرية في أن يمارس التجارة الداخلية والدولية دون ثمة تدخل من جانب الحكومة .

كذلك فإن المدرسة الفكرية الكلاسيكية التي هي وليدة آراء آدم سميث ثم ريكاردو ومالتس من بعده هي أيضاً وليدة الثورة الصناعية واكتشاف قوة البخار في تسيير العدد والآلات ، وهي وليدة المصانع

الكبيرة والمنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة . وفى كلمة موجزة فإن المدرسة الكلاسيكية وليدة الرأسمالية المبكرة التى غلّفت العالم الغربى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى الآن !

والمعروف - علمياً - عن المدرسة الكلاسيكية - أنها من تلك المراحل التاريخية التى نعم الناس فيها بالاستقرار وسكينة النفس وراحة البال ، لا لشيء إلا لأن هناك توافقاً بين المكتوب من جهة والواقع الاقتصادى الذى يعيش فيه الناس من جهة أخرى :

فحين يكتب آدم سميث عن تقسيم العمل كانت مصانع ذلك الزمان تمارس فعلاً تقسيم العمل رفعاً للإنتاجية .

وحين يكتب مالتس عن السكان وحالتهم السيئة نتيجة زيادتهم فى العدد فإنه لم يخرج عن واقع إنجلترا فى ذلك العهد !

وكذلك حين كتب ريكاردو عن الريع لم يخرج هو الآخر عن واقع النشاط الاقتصادى فى إنجلترا فى أعقاب الحروب النابليونية ، ولكن المراحل المطمئنة بهذا التوافق بين المكتوب وواقع الناس لا تمتد إلى آخر الدهر ، بل لابد أن يتغير الواقع شيئاً فشيئاً ، فتحدث من ثم فجوة بين الوارد فى الكتب والأمر الواقع ، وتأخذ الفجوة فى الاتساع حتى تصل إلى درجة يستحيل معها أن يطمئن للناس عيش ، ويصبح حتماً أن يُعدّل المكتوب بمكتوب جديد يلائم الواقع الجديد ! وتلك سنة التقدم . إن أهم أعمال آدم سميث هو بالقطع «ثروة الشعوب» ؛ فقد أودع

أفكاره الاقتصادية كلها هذا الكتاب الذى يعتبر بحق آية من آيات الفكر الإنسانى فى ذلك الوقت . ولقد استحدثت به آراء وأفكار جديدة فى أعقاب الثورة الصناعية وتحت تأثيرها : فتقسيم العمل والإنتاج والتوزيع والحرية الاقتصادية والتجارة الدولية كانت كلها موضوعات معروفة من قبل ، إلا أن نظريات سميث فيها وتأسيس هذه النظريات فى شكل علمى متعمق - كانت جديدة كل الجدة وتدل على أصالة التفكير وعمقه . ولقد قسم سميث كتابه « ثروة الشعوب » خمسة أجزاء أو خمسة موضوعات أساسية :

يعالج فى الجزء الأول أسباب تحسن القوى الإنتاجية العمالية وتوزيع الثروة على من أسهم فى إنتاجها ، فيناقش فكرة تقسيم العمل التى تصل بالإنتاجية إلى مستواها الأمثل ، ومن هنا يعرج إلى فكرة التبادل وإلى النقود ، ثم إلى الأسعار ويدرسها جميعاً دراسة مستفيضة . وهو ينتقل بعد ذلك إلى دراسة مشكلة التوزيع ، فيعالج الأجور والربح والفائدة والربح معتبراً إياها عوائد عوامل الإنتاج - العمل والأرض ورأس المال والتنظيم على الترتيب - وهكذا يمكن أن يقال : إن الجزء الأول من ثروة الشعوب يعالج كلاً من الإنتاج والتوزيع .

ويخصص سميث الجزء الثانى من كتابه لدراسة رأس المال ودوره فى العملية الإنتاجية فينادى بضرورة زيادته وتجميعه طالما أن المنظم يسير قدماً فى عملياته الإنتاجية مسمياً عملية التجميع هذه بظاهرة التجميع

الرأسمالى معتبراً إياها سمة من سمات الرأسمالية الصناعية ، وبدونها قد تقف تماماً الصناعة الرأسمالية .

أما الجزء الثالث من الكتاب فقد خصصه سميث لدراسة التنمية الاقتصادية والظروف الملائمة لها ، وهو الموضوع الذى يعالج بتفصيل وافٍ فى هذه الأيام . وسميث حين يتعرض لمشكلة التنمية يبدى بعض التحفظ والشك فى إمكان تحقيق تنمية اقتصادية بمعدل معقول فى الدول والشعوب المستعمرة : فالاستعمار - فى رأيه - ظاهرة من ظواهر العصر الذى وجد فيه ، والمستعمرات وجدت لتغذى الدول الصناعية العظمى بالمادة الأولية والطعام بأسعار زهيدة وليس لها الحق فى أكثر من هذا . وهو رأى استعمارى سخيى لا يجد له مكاناً بالطبع بين الاقتصاديين المعاصرين .

ويعمد سميث فى الجزء الرابع من مؤلفه إلى نقد بعض المدارس الفكرية التى سبقتة : فانتقد التجاريين (أى أصحاب المذهب التجارى الذى ساد إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر) وهو فى انتقاده هذا يرسى الحجر الأساسى فى بناء المدرسة الكلاسيكية التى تدين أولاً وقبل كل شىء آخر بالحرية الاقتصادية : أى رفع القيود والإجراءات التى فرضها التجاريون لتنظيم الاقتصاديات القومية الأوربية حين ذاك . أما الجزء الخامس فقد خصصه لرسم سياسة مالية واقتصادية أمثل لزيادة الإيرادات المالية فى الدولة وترشيد الإنفاق . وهو فى هذا لا يباعد

بينه وبين الحرية الاقتصادية ؛ وإنما يعتمد إلى إقرار هذه الحرية في ظل التجارة الدولية الحرة بين الدول على أساس تخصيص كل دولة فيما هي أهل له في الإنتاج ومبادلاته بشكل حر مع إنتاج آخر لدولة أخرى تتمتع فيه بميزة إنتاجية مطلقة .

والسؤال الذى يواجهنا الآن هو : ما تقويمنا لآراء سميث الاقتصادية بمعلوماتنا الاقتصادية المعاصرة ؟

والإجابة أن سميث بكتابه العظيم « ثروة الشعوب » قد أرسى الأسس والقواعد اللازمة لنظرية اقتصادية متكاملة الجوانب هي النظرية الكلاسيكية التى يدين بها النظام الرأسمالى بأكمله بعد الثورة الصناعية التى حمل لواءها بعد ذلك ريكاردو وجون ستيوارث ميل ومالتس وآخرون .

ولاشك كذلك أن آدم سميث يعتبر رائداً في ميدان علم الاقتصاد السياسى ، حقاً لقد سبقه في ريادة علم الاقتصاد الفرنسيان كيناي وكانتيون إلا أن كتابه (ثروة الشعوب) كان أساساً يهتدى به الاقتصاديون الكلاسيكيون سواء في عهده (أى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى آخره) أو بعده بقليل .

ومع ذلك فاعتقادنا أن كتاب (ثروة الشعوب) يفتقر إلى الوحدة الفكرية : فمن يطالع هذا المؤلف يعتقد - عن حق - أن صاحبه قد ترك لفكره العنان ، فسجل ما كان يخطر بباله من آراء دون ترتيب منطقي :

فهو حين يعرض لنظرية أو فكرة معينة في موضع من كتابه قد يعيد وضعها في موضع آخر من الكتاب بحيث يتعين على القارئ الحريص أن يربط أجزاء هذه الآراء أو هذا الشتيث من الآراء حتى يخرج بصيغة متكاملة لهذا الرأي أو ذاك !

كذلك نحن نرى في بعض المراجع ذات الطابع الاشتراكي أن سميث كان مدفوعاً من بعض الرأسماليين الكبار ؛ ليدافع عن الرأسمالية وما تتصف به حرية المنافسة وملكيّتها ونظامها . إلا أننا نعتقد - بحق - أن سميث كان عادلاً منصفاً في تأكيده لمبدأ الحرية الاقتصادية وتفاعل قوى السوق في ظل المنافسة الحرة : فإذا اغتنى المنظم الرأسمالي (أى صاحب المشروع) ، وكبر وتضخم - فهذا من حقه طالما أنه لم يؤذ الآخرين بحريته الجديدة التى أضفهاها عليه سميث ! إذن فسميث لم يعبر عن مصالح أية طبقة ولم يكن خادماً أميناً للرأسمالية كما افترى عليه ! إن فلسفته الاقتصادية بأسرها كانت نابعة من إيمانه الذى لا يتزعزع بمقدرة السوق على توجيه النظام الرأسمالى إلى النقطة التى يحصل عندها على أكبر عائد : فالسوق - تلك الآلة الاقتصادية العجيبة - ستعنى بحاجات المجتمع لو تركت هى وشأنها دون تدخل من جانب الدولة ، ولكن نقاد الرأسمالية القدماء وجدوا في الحرية التى أسبغها آدم سميث على السوق - المبرر النظرى الذى يتكئون عليه بقصد زيادة التدخل الحكومى في النشاط الاقتصادى بقصد علاج الأحوال الشائنة السائدة في هذا

العصر ، وعلى اعتبار أن نظريات آدم سميث تؤدي ولاشك إلى إقرار الحرية الاقتصادية لجميع جوانبها دون هذا التدخل ، ومع ذلك فإن المتعمق في آراء آدم سميث لا يجده معارضاً للتدخل الحكومي على طول الخط ؛ وإنما هو يقرر الحرية الاقتصادية ولا يعارض إذا تدخلت الحكومة بشيء قليل جداً من القوانين والإجراءات التي تضمن المسار الاقتصادي في خط الحرية .

وعلى أية حال فلقد أجمع كل من نقاد آدم سميث ومريديه أن كتابه «ثروة الشعوب» - وثيقة اقتصادية هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي القديم لا تدانيها أية وثيقة أخرى في ذلك الوقت . ويكفيه فخراً أنه ضمن كتابه هذا أفكار قرن بأكمله - أي القرن الثامن عشر - قرن الثورة الصناعية أو ثورة البخار .

وهذا خير مديح يمكن أن يُزجى إلى العمل الذي قام به سميث ؛ كذلك فإن مهاجميه ومؤيديه يسلمون باتفاق تام بأن علم الاقتصاد السياسي بدأ بآدم سميث ؛ ومن ثم فإنه (أي سميث) يجب أن يسمى بحق بأبي الاقتصاد السياسي ، ذلك العلم الإنساني الهام الذي يدرس اليوم في جميع الجامعات والمعاهد .

٤ - روبرت مالتس

يعتبر مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) رائداً للفكر السكاني والمؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان : فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد النمو السكاني والتغيرات التي تطرأ على هذا النمو وأثر ذلك في الاقتصاد القومي عموماً ؛ كذلك يمكن اعتبار مالتس أول من أدخل علم السكان إلى ميدان العلوم الإنسانية بعد أن كان هذا العلم تائهاً بين الدراسات الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية .

حقاً - كان مالتس عالماً اقتصادياً تحركه نزعات واقعية سادت العالم الغربي إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر وإلى نهاية القرن التاسع عشر ، ولهذا اعتبرت نظريته في السكان ذات أصالة وعمق لو أنها درست وطبقت اليوم على الدول النامية المزدهمة بالسكان حيث تتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية - أوتكاد - والظروف التي سادت إنجلترا وبقية الدول الغربية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر .

ولد روبرت مالتس بإنجلترا سنة ١٧٦٦ ونشأ نشأة دينية خالصة وفي بيئة أرستقراطية ثرية : فقد كان أبوه دانيال مالتس من أغنياء عصره ومن محبي العلم والفلسفة ، ومن هواة مصاحبة المشهورين من رجال الفكر والسياسة : فقد كان صديقاً لدافيد هيوم الفيلسوف الإنجليزي

المعروف ، وجان جاك روسو أحد رجال الثورة الفرنسية البارزين .
وتلقى مالتس تعليمه الأول على يد والده في المنزل ، ثم دخل
المدارس الثانوية الخاصة ليتلقى قسطاً من التربية الدينية واللاتينية ،
والتحق بعد ذلك - وفي سنة ١٧٨٤ - بكلية اللاهوت التابعة لجامعة
كمبردج حيث تخصص في الدراسات الدينية بالإضافة إلى التاريخ
والشعر واللغات الحية والرياضيات . وتخرج سنة ١٧٨٨ وكان من
الأوائل ، ولذلك التحق بهيئة التدريس بالجامعة ، ونال درجة الماجستير
في اللاهوت سنة ١٧٩٣ وفي الوقت نفسه تقريباً عين قسيساً بالإضافة إلى
وظيفته الأولى ، وهي تدريسه للدين والفلسفة بجامعة كمبردج .

ويتضح مما سبق أن مالتس نشأ نشأة دينية علمية ، وكان المفروض
- طالما أنه قسيس - أن يسير في هذا الاتجاه الديني ويخطط لنفسه
خطوات رجال الدين ، ليصل إلى أعلى المناصب الكهنوتية إلا أنه وبعد
كتابة رسالته الأولى « في السكان » واقتناعه بكل ما جاء فيها من آراء
اقتصادية تتصل بالجنس البشري في مجموعه ، وترسم طريق الخلاص من
الآثام والشروع على أسس اقتصادية مادية - ترك الكهنوتية ، وعين
أستاذاً لعلم الاقتصاد والتاريخ بجامعة كمبردج سنة ١٨٠٦ ، وظل في
هذا المنصب حتى وفاته سنة ١٨٣٤ .

ويمكن تلخيص آراء مالتس في السكان التي برزت في الطبعة الأولى
من رسالته في السكان في أن قدرة الإنسان على التناسل - بناء على وجود

الغريزة الجنسية - أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج مقومات العيش لهؤلاء السكان : فالسكان يزدون بنسبة المتوالية الهندسية - إذا لم يُحد من زيادتهم - على حين أن موارد العيش تزيد على أساس المتوالية العددية وذلك في كل جيل من الزمان (أى كل ٢٥ سنة) : وبمعنى آخر فإن السكان يزدون على أساس ١ - ٢ - ٤ - ٨ - ١٦ - ٣٢ . على حين أن مقومات العيش تزيد بنسبة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ . فإذا استمرت هذه النسب زاد السكان حتى يصلوا إلى ٦٤ في حين أن مقومات العيش لا تزال عند ٦ ، وواضح استحالة هذا الموقف !

وبناء عليه فإن ترك السكان على سجيبتهم في التوالد دون ضابط يحد من زيادتهم سيؤدي إلى أن يصبح الفرق شاسعاً بين سرعة توالدهم وبين كمية الطعام التي ينتجونها ، وفي هذا المعنى يقول مالتس : «إن زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعده إطعامهم بسهولة ؛ ومن ثم لابد من وضع حد لهذه الزيادة ، ولا مناص إذن من ضبط السكان» .

وهنا ينتقل مالتس إلى دراسة هذه الضوابط فيقسمها قسمين : ضوابط إيجابية ، وأخرى سلبية .

أما الأولى فهي الوسائل التي يختص بها الإنسان العاقل المثقف دون غيره من سائر المخلوقات ، وهي السياسة الإيجابية التي تأخذ بها المجتمعات

الراقية لوضع الضوابط التي تقيها شر الانطلاق في التزايد الذي يضعها في طريق المجاعة ! وأهم هذه الموانع هي ضبط النسل والعفة وتأخير الزواج ومراعاة أساليب الفضيلة في فترة (العزوبة) .

ولكن ماذا يحدث لو لم يحد الناس من تزايدهم ؟ عندئذ فلا مفر - في رأى مالتس - من تفشى الرذيلة والفقر والبؤس والعمل في ظروف غير صحية والازدحام السكاني الشديد وتفشى الأمراض ونقص الطعام وارتفاع سعره وانتشار الأوبئة والحروب ! وهي كلها وسائل تلجأ إليها البيئة نفسها للحد من التزايد السكاني .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما تقديرتنا نحن الاقتصاديين في القرن العشرين لآراء مالتس ؟ لاشك أن آراء مالتس في وقتها - أي في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر - كانت صحيحة إلى حد كبير ، ويمكن أن تنطبق على إنجلترا ودول أوروبا في ذلك الوقت ؛ فلقد كانت الثورة الصناعية مازالت بعد ناشئة لم تؤت أكلها بعد ، فما زالت أجور العمال منخفضة ، وما زال البؤس والفقر ينجمان على الإنسانية ؛ كما أن زيادة السكان في ذلك الوقت كانت كبيرة نتيجة لارتفاع معدلات المواليد عند حدها الأعلى على حين بدأت معدلات الوفيات في هذه الدول تنخفض ، ولكن ليس معنى ذلك أن زيادات السكان كانت على أساس المتوالية الهندسية كما قال في طبعته الأولى والثانية من الرسالة ؛ ولكن كانت هذه الزيادة كبيرة بالمقاييس

العادية التي نراها اليوم .

غير أن مالتس - والحق يقال - في طبعته الثالثة من الرسالة قال :
إنه كرجل دين سابق وكاقتصاديٌ حاليٌّ لا يعنى تماماً مسألة المتوالية
الهندسية والعديدية ؛ وإنما يعنى أن السكان يزدون فقط بمعدلات أكبر
من زيادة مقومات العيش . وأؤكد هنا كلمة « أكبر » بدون المتوالية
الهندسية أو العديدية . إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت
منتصف القرن التاسع عشر في إنجلترا قد غيرت من فروض نظرية
مالتس ، بل جعلتها مجرد نظرية كانت صالحة في فترة ما بعد الثورة
الصناعية مباشرة ، ولم تعد صالحة للتطبيق في أوروبا اليوم : فوارد
العيش ومقوماته في إنجلترا ودول القارة الأوربية زادت بمعدلات كبيرة
للغاية على حين أن زيادة السكان لم تكن كبيرة ؛ ومن ثم فليس هناك في
العالم الغربي ما يسمى بمشكلة سكان .

ولكن آراء مالتس يمكن أن تكون بمثابة التحذير لنا نحن سكان
الدول النامية الذين تتزايد أعدادنا السكانية ، ونحاول جاهدين زيادة
مواردنا الاقتصادية القومية ، وأكرر مرة أخرى أننى أقول : إن نظرية
مالتس إنما هي بمثابة التحذير لنا - نحن سكان الدول النامية - وليس
التطبيق الحرفي . وإن السكان في مصر يتزايدون بمعدلات تصل إلى
٢,٧ ٪ : أى مليون نفس كل سنة ! وموارد العيش تتزايد هي
الأخرى ، ولكن ليس بهذه النسبة ، كذلك الهند حيث معدل الزيادة

هو تقريباً معدلنا نفسه ؛ ومن ثم فهم يزيدون أحد عشر مليوناً في السنة ،
والباكستان يزيدون بمتوسط يقرب من ثلاثة ملايين ، وهكذا وهكذا !
ولكن هل تريد موارد الثروة القومية في هذه البلاد بنسبة زيادة السكان
نفسها وهي ٢,٧ ٪ ؟ بعض هذه البلاد ومنها مصر تزيد موارد الثروة
القومية بمعدلات أعلى من معدلات زيادة السكان ، ومن ثم فلا خوف
من حدوث ما تنبأ به مالتس ، ولكن هناك دولاً أخرى لا تريد فيها
مقومات العيش بمعدلات عالية - كالباكستان وبنجلادش مثلاً - ومن
هنا تصبح مشكلة السكان في هذه الدول من أهم المشكلات الاقتصادية
التي تؤدي بالجهود المبذولة في سبيل التنمية الاقتصادية إلى أن تصب
كلها في وعاء بغير قاع ! وهي الفكرة التي نادى بها نفسها روبرت مالتس
منذ أكثر من مائتي سنة مضت .

٥ - دافيد ريكاردو

ينتمي ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) إلى المدرسة الفكرية التي ينتمي
إليها نفسها كل من آدم سميث ومالتس ، وأعنى بها المدرسة الكلاسيكية
القديمة ، فعلى الرغم من عدم تفرغه لتدريس علم الاقتصاد وتأليف
المؤلفات الكثيرة فيه - كما فعل أستاذه آدم سميث وزميله مالتس - فإنه
وعمولف وحيد هو « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب » - قد ترك آثاراً

عميقة في علم الاقتصاد ، ويكفيه فخراً ما يقال عنه دائماً : من أنه جمع المبادئ الكثيرة والمبثرة للمدرسة الكلاسيكية مكوناً منها نسيجاً متماسكاً من التحليل الاقتصادي .

ولقد كان ريكاردو متشائماً هو الآخر إزاء مستقبل الجنس البشري متجهاً إلى الخط العريض الذي اختطه مالتس لنفسه ، إلا أن تشاؤم ريكاردو كان من النوع الحذر المبني على معرفة تامة بأصول النظرية الاقتصادية وخاصة قانون الغلة المتناقضة . إن التأمل في آراء ريكاردو يجد مبادئ اقتصادية مجردة يفصح عنها فكر فلسفي واضح : فأراه ذات نغم إنساني متجانس يشوبها شيء من التشاؤم الضمني عن عالم جرد من كل شيء عدا الدوافع الاقتصادية التي تحركه .

وليس من شك أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بريكارديو في الربع الأخير من القرن الثامن عشر والعقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر - قد أثرت في تفكيره وشكلت آراءه ، - وهو الاقتصادي النظري الرائع والسفسار الذكي في بورصة الأوراق المالية بلندن - فقد عاش شبابه في المدن ، ورأى التغيرات الهائلة التي طرأت على المجتمع البريطاني في أثناء الثورة الصناعية وبعدها ، ومن ثم خرج بفكرة مؤداها أن النظام الرأسمالي على الرغم من مساوئه الكثيرة قادر على تسيير عجلة النشاط الاقتصادي ودفعها قدماً إلى الأمام دون حاجة إلى أن يُستبدل به نظام آخر .

ولقد كان ريكاردو يشعر دائماً أن لديه الكثير مما يستطيع أن يسهم به في تقدم علم الاقتصاد النظرى ، وربما كان لدراسته المتعمقة والمتأنية لكتاب آدم سميث «ثروة الشعوب» أثر في ذلك . إلا أن لصداقته لملثس - رائد الفكر السكاني وفيلسوف المدرسة الكلاسيكية - أثراً أكبر في تفهمه لعلم الاقتصاد ورغبته الأكيدة في أن يدلى بدلوه في وعاء ذلك العلم . وقد تم له ذلك فعلاً ، فأخرج كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب» سنة ١٨١٧ ، وهو الكتاب الذى استحق من أجله لقب «الاقتصادى النظرى الكامل» .

وبعد - فما الأفكار الاقتصادية التى نادى بها ريكاردو ؟ وما مكانة هذه الأفكار في نشأة علم الاقتصاد المعاصر ؟ .

بادئ ذى بدء لقد ناقش ريكاردو أغلب المبادئ الاقتصادية التى نراها اليوم مدونة في المراجع العلمية الكبرى التى تناقش مبادئ علم الاقتصاد ، وكانت له نظريات عميقة في هذه المبادئ : فقد ناقش فكرة القيمة معلناً أن قيمة الشيء هى ما يُبدل فيه من عمل : فالسلعة (أ) أغلى من السلعة (ب) ؛ لأن الأولى بذلت في إنتاجها ساعات عمل أطول من الأخرى ، وهو هنا يؤكد مبدأ له أهميته في الفكر الاشتراكي ، وهو أن العمل أساس القيمة ، وهى بعينها الفكرة الأساسية لآراء ماركس في العمل ، تلك الفكرة التى يعلى من شأنها المفكرون اليساريون الماركسيون قائلين - كذباً وبهتاناً - إنها من أفكار نبيهم ماركس ! على

حين أنها - والحق يقال - من أفكار ريكاردو الذى كتبها قبل ماركس بثلاثين سنة !

كذلك أعلن ريكاردو نظريته فى التجارة الدولية ، وأعنى بها نظرية التكاليف النسبية التى ما زالت إلى يومنا هذا نظرية أصيلة ومبدأ أساسياً من مبادئ التجارة الدولية : فدولة مثل البرتغال بحكم مواردها الطبيعية المتوافرة ورخص الأيدى العاملة بها تستطيع أن تنتج كلاً من النبيذ والنسيج بأسعار أرخص مما تنتجه إنجلترا ، وبمعنى آخر فهي متفوقة فى إنتاج كل من النبيذ والنسيج إلا أن نسبة تفوقها فى إنتاج النبيذ تفوق نسبة تفوقها فى إنتاج النسيج : إذن دعها تخصص فى إنتاج النبيذ دون النسيج ؛ لأنه نسبة تفوقها هنا أعلى !

ونظرية التكاليف النسبية هذه هى النظرية الأساسية فى التجارة الدولية والتى حُفرت عميقة فى النظرية الكلاسيكية القديمة ، ولكنها لم تعد تصلح الصلاح كله للتعبير عن التجارة الدولية اليوم إلا أنها تدرس ضمن دراسات التجارة الدولية كخطوة تاريخية مضت ، وكانت تعبر فى وقتها عن نظرية التجارة الدولية .

هذا - ولريكاردو نظرية مشهورة أخرى فى الريع أساسها : أولاً أن الريع عائد اقتصادى نظير استخدام هبات الأرض الطبيعية التى لا تنفذ قواها .

وثانياً أن الريع المرتفع لا ينهض دليلاً على كثرة خيرات الأرض ، بل

على العكس يدل على شح الأرض الطبيعية ونخلها ، وهى كلها نظريات مطولة ومعروفة فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، إذ أنها ما زالت تدرس بحذافيرها فى الجامعات والمعاهد باعتبارها آخر ما وصل إليه الفكر البشرى فى الريع ؛ كذلك فإن آراء ريكاردو فى التنمية والنمو الاقتصادى هى الأخرى من الآراء التى لها مكانتها فى الفكر الاقتصادى المعاصر .

حقاً - لقد أسهم ريكاردو بنصيب كبير فى تأصيل مبادئ الاقتصاد السياسى فضلاً عن مساهمته البناءة فى تعميق الفكر الكلاسيكى الرأسمالى وإعلاء شأنه ، ولكن من المشكوك فيه أن يكون المعجبون به قد فهموه وفهموا آراءه تماماً ؛ إذ ما من اقتصادى يصعب فهمه كما هو الحال بالنسبة لريكاردو ! وربما كان السبب فى ذلك كونه متعمقاً أكثر من اللازم فى المادة العلمية التى يعرضها ؛ فضلاً عن أسلوبه المتسم بشيء غير قليل من التعقيد اللفظى ! إلا أن التأمل فى كتاباته يجدها واضحة ، وخاصة فكرة تعارض مصالح الرأسماليين مع ملاك الأراضى ، وتعارضهم كذلك مع مصالح الطبقة العاملة ، وهى الفكرة التى ركز عليها ماركس بعد ذلك بثلاثين عاماً والتى تعزى خطأً لماركس ! ومن هنا وسواء فهمه رجال الصناعة والرأسماليون أولم يفهموه ، فإن الواقع أنهم جعلوه المدافع عنهم فى جميع المحافل العلمية وفى مجلس العموم بالذات ، ومن ثم أصبح علم الاقتصاد السياسى مألوفاً عندهم ومقروءاً

إلى درجة أنهم اقترحوا في مجلس العموم تدريسه في المدارس الثانوية !
ناهيك بتدريسه في الجامعات ، وهو فضل كبير في تقدم العلم يُعزى أولاً
وقبل أى شيء آخر إلى ريكاردو .

٦ - الفريد مارشال

يمثل مارشال (١٨٤١ - ١٩٢٤) المرحلة الاقتصادية الفكرية الثالثة
بعد المرحلة الأولى التي تزعمها آدم سميث والمرحلة الثانية التي تزعمها
ريكاردو . وقد عرف عن مارشال أنه جملة مؤهلات في شخص
واحد .

فهو الاقتصادى اللامع المولع بالرياضيات ، وهو المؤرخ ورجل
الدولة والفيلسوف ، كان يفهم الرموز الجبرية ، وأدخلها فعلاً ضمن
تحليلاته الاقتصادية إلا أنه كان يفضل التعبير عن علم الاقتصاد
بالكلمات . . وكان قادراً على التفكير في الجزئيات بتعبيرات العموميات
وكان يتكلم عن المجرد بتعبير الجامد والمستقبل في ضوء الماضى .

ومارشال قبل أن يعد نفسه لدراسة الاقتصاد بجامعة كامبردج
كتب - وهو لا يزال طالباً بالمدارس الثانوية - يقول : « إن دراسة
أسباب الفقر دراسة لأسباب الذل الذى يعايشه جزء كبير من الجنس
البشرى ! » .

ويتبين من الفقرة السابقة أن مارشال كان يفكر تفكيراً اقتصادياً وهو لا يزال بعد شاباً يافعاً في أولى خطوات حياته . ثم عرف عن مارشال بعد أن تسلح بعلم الاقتصاد في جامعة كامبردج إخلاصه للنظام الرأسمالي باعتباره النظام الكفيل بمعالجة شرور الإنسانية في ظل الحرية والمنافسة الحرة : انظر إليه وهو يقول « إننى كاتقصادى محترف أعتقد أن الشيوعيين لا يفهمون دقائق علم الاقتصاد ؛ لأنهم نذروا أنفسهم لفكرة الهدم لا البناء ! فأصبحت نظريتهم عاجزة عن فهم التركيبة الاجتماعية الكبيرة للبناء الاقتصادى للمجتمع ككل ! » .

ثم انظر إليه وهو يقول : « لقد قرأت كثيراً للشيوعيين فلم أجد واحداً منهم قد فهم علم الاقتصاد على حقيقته » .
وقد عرف عن مارشال كذلك أنه كان مسيحياً متديناً - وإلى أقصى حدٍ - وهى صفة نادرة بين اقتصاديين عصره ! انظر إليه وهو يقول :
« إن الدين يمكن أن يكون العلاج الناجح لمشكلة نقص الثروة المادية فى المجتمع ؛ فالدين ملك لكل الناس بالتساوى ، وراحة النفس التى يسبغها الدين هى أسمى مُتَع الإنسانية ، والدين - كما أفهمه - يرفع الروح المعنوية للإنسان ويقربه إلى الله ! » .

وكان مارشال فى سن التاسعة والأربعين عندما ظهر له كتاب « مبادئ علم الاقتصاد » وذلك فى سنة ١٨٩٠ . وقد أتم هذا الكتاب بعد تعيينه أستاذاً للاقتصاد بجامعة كامبردج ، وبعد مصاحبة ذهنية لهذا

العلم تقرب من ربع قرن . إلا أنه قبل ذلك بسنوات - وبالذات سنة ١٨٨٠ - شارك مع زوجته (وهي مُدرّسة للاقتصاد أيضاً) في إصدار كتاب بعنوان «اقتصاديات الصناعة» حدد فيه معالم نظريته التي جاءت فيما بعد في كتاب «المبادئ» ؛ ومن ثم فعندما ظهر كتاب «المبادئ» كان إنتاجاً ضخماً عميقاً في التفاصيل يعكس جهد سنوات طويلة من العمل الشاق ؛ فلا عجب أن يكون النجاح الذي صادفه ساحقاً وسريعاً ! ولقد طبع هذا الكتاب ثمانى مرات : الأولى سنة ١٨٩٠ والأخيرة سنة ١٩٢٠ ، وكانت كل طبعة تشمل إضافات جديدة عن الطبعة التي سبقها حتى وصل عدد صفحات الطبعة الأخيرة من الكتاب إلى ٨٧٠ صفحة بزيادة ١١٦ صفحة عن الطبعة الأولى ! وعلى أية حال فيمكن التعرف على فكر مارشال بصفة عامة من هذا الكتاب الخالد ؛ فهو مقسم إلى ستة أجزاء كبيرة وعشرة ملاحق :

ففي الجزأين الأول والثاني يناقش مارشال التعريفات التمهيدية لـعلم الاقتصاد ، في حين يهتم الجزء الثالث بمشاكل الطلب - الطلب على السلعة والطلب على العامل الإنتاجي - أما الجزء الرابع فيختص بمشاكل العرض ، على حين يدمج - في الجزء الخامس - مشكلتي الطلب والعرض في وحدة واحدة مبيناً بالشرح والرسوم البيانية التقاء منحني الطلب مع منحني العرض في نقطة التوازن التي يتحدد عندها سعر السلعة ، وفي هذا الجزء يمكن ملاحظة روعة تحليل مارشال وجدته !

وينتقل بنا مارشال في الجزء السادس من هذا المؤلف إلى دراسات في الاقتصاديات الكلية **Macro-Economics** حيث يناقش الدخل القومي والتوزيع .

وتتابع بعد ذلك سلسلة من الملاحق في موضوعات مختلفة مبتدئة بالمبادلة ونظرية ريكاردو في القيمة ، ومنتهية إلى مجال وأسلوب علم الاقتصاد .

إن الخط العريض لنظرية مارشال هو تركيزه على السعر الذي يتحدد بتفاعل كل من العرض والطلب . ومن العبث - في رأيه - تحديد أيهما له الأهمية : العرض أم الطلب ؟ لأننا إذا حكمنا على أحد هذين المتغيرين بأهمية تفوق أهمية المتغير الآخر في تحديد سعر السلعة - فكأننا نحكم على أن الحد الأعلى من المقص هو الذي يقطع القماش دون الحد الأدنى ، والاقتصاد - في رأى مارشال - هو علم السلوك الإنساني الذي تحكمه دوافع مختلفة ! فهناك دافع الرغبة في إشباع الحاجات الإنسانية ، وهناك دافع الألم أو عدم اللذة نتيجة عدم حصول الإنسان على السلعة التي يشبع بها حاجاته ، وبين هذا الدافع وذاك نوع من التوازن أو التعادل ، ولكن مارشال أدرك أنه من الصعب قياس الدوافع البشرية ، اللهم إلا باستخدام سعر السوق على الرغم من أنه لا يُعتبر مقياساً كاملاً نجالياً من النقائص :

فمارشال كان مدركاً تمام الإدراك أن الأفراد تدفعهم عوامل

سيكولوجية وثانية اجتماعية وثالثة سياسية لبذل المزيد من النشاط الاقتصادي . لقد نجح مارشال في التأثير على الاقتصاديين في إنجلترا أولاً ثم في الولايات المتحدة ثانياً ، وثالثاً في العالم أجمع ، وذلك حتى الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ؟ كما كان كتابه العظيم « مبادئ علم الاقتصاد » المرجع الرئيسي في أى مكان يدرس فيه علم الاقتصاد . كذلك أصبحت أساليبه في العرض والمصطلحات العلمية التي جاء بها هي المخزون الذهني لكل اقتصادي محترف يدرس علم الاقتصاد حتى ذلك التاريخ .

وأخيراً فإن خير ما أختتم به هذه العجالة عن مارشال هو قول شومبيتر الاقتصادي الكبير الذي كتب في منتصف هذا القرن يقول : « إذا وقفنا على حافة هاوية من الفكر الاقتصادي نتلمس طريقاً ممهداً نسير فيه فإننا نجد مؤلفات مارشال وأبحاثه تطل علينا ، وتمهد لنا طريق السير الصحيح ! » .

٧ - ماينارد كينز

نحن لا نشك للحظة أن ماينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) هو رجل أزمة سنة ١٩٣٠ الأوحده : فقد أدى دوراً بارزاً في إيجاد الحلول النظرية لإخراج العالم الرأسمالي من أزمتة الاقتصادية العاتية التي ألمت به سنة

١٩٣٠ والتي أدت إلى خروج أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون عامل إلى البطالة والتعطّل .

والسؤال الذى يواجهنا الآن ونحن نؤرخ لكيتز هو : ما طبيعة أزمة سنة ١٩٣٠ ؟ وما أسبابها ؟ وما الدور الذى أداه كيتز لعلاج هذه الأزمة ؟

لقد ترتبت على الحرب العالمية الأولى هزات نقدية عنيفة كان من أبرزها تمزق أوصال التجارة الدولية ، واختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية الكبرى ، والتضخم النقدى الجامح الذى أصيبت به بعض هذه الدول ، وخاصة ألمانيا التى انتهت موجة التضخم فيها إلى انهيار سريع فى قيمة النقد (المارك الألمانى) ومن ثم إلى إلغائه نهائياً وإحلال عملة نقدية أخرى محله !

وفى وسط هذه الظروف الاقتصادية السيئة ولدت الثورة الشيوعية فى روسيا القيصرية وطبق النظام الشيوعى ؛ ومن ثم خرجت روسيا السوفيتية على النظام الرأسمالى نهائياً ! وفى غمرة هذه الأحداث الاقتصادية والسياسية المضطربة كذلك انهارت سوق الأوراق المالية فى نيويورك ، وأصبحت قيمة هذه الأوراق تكاد تصل إلى الصفر ! وقد بدا هذا الحادث فى نظر سمسار البورصة الأمريكية كما لو أن شلال نياجرا قد انفجر فجأة وحطم أمامه كل شىء !

ذلك أن سيلاً من المبيعات انهار على سوق الأوراق المالية دون مشتر

وشكا السماسرة من فرط الأعباء والدهشة وهم يرون ثروات هائلة تذوب فجأة ! واختفى ٤٠ ألف مليون دولار من القيم ، وأغلقت المصانع ، وفقد ربع القوة العاملة الأمريكية أعمالهم ، وأصبحوا عاطلين ! كما هبطت الأجور الحقيقية بالنسبة للبقية الباقية من العمال بنسبة ٦٠ ٪ ، وهبط الدخل القومى الأمريكى من ٨٧ ألف مليون دولار سنة ١٩٢٨ إلى ٣٩ ألف مليون دولار سنة ١٩٣٣ على حين بلغ عدد العمال العاطلين فى أمريكا وحدها ١٤ مليون عامل ! وهذه كلها مواقف غاية من الصعوبة وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موطن الرأسمالية والحرية الاقتصادية ! وهنا رباح الاقتصاديون الرأسماليون يعصرون أذهانهم ، ويضربون إلى روح آدم سميث أبى الاقتصاد الرأسمالى - كى ترشداهم سواء السبيل !

فى تلك الحقبة الزمنية المضطربة برزت مشكلتان رئيسيتان داخل نطاق النظام الرأسمالى المتأزم :

الأولى متصلة بالنظام النقدى نفسه حيث التضخم والانكماش المصحوبان باضطرابات عنيفة فى الأسعار والتجارة الخارجية وموازن المدفوعات .

والأخرى هى كيفية سير النظام الرأسمالى نفسه والعوامل التى تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بقصد التوصل إلى معرفة أسباب تهديد هذه الموارد ، فضلاً عن دراسة إمكان تدخل الحكومات

لتعالج هذه الاضطرابات الاقتصادية .

هذا الوضع برمته استرعى انتباه الاقتصادى الانجليزى ماينارد كيتز الذى امتص ذهنياً جميع هذه الظروف غير الملائمة ، وصاغ مؤلفه القيم « النظرية العامة فى النقود والتوظيف وسعر الفائدة » سنة ١٩٣٦ الذى أملى على الدولة الرأسمالية اتخاذ إجراءات تدخلية فى اقتصادها القومى تهدف إلى زيادة الاستثمارات فى المجتمع والحد نوعاً ما من الادخارات ! وبهذا التدخل من جانب الحكومة لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة أعلن كيتز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل الحكومى لتقوية الإنفاقات ؛ ومن ثم زيادة ما يدخل إلى جيوب الأفراد من نقود كنتيجة حتمية لإنفاق الحكومة على المشروعات الاستثمارية المختلفة ،

ولقد نجح كيتز فى هذا المسعى ، وعملت مضخة الإنفاق الحكومى على زيادة الإنفاقات فى وجوه مختلفة ، فدخلت إلى جيوب المقاولين الكبار والصغار الذين أنفقوا هذه الأموال فى شراء السلع والخدمات ! وتكرر هذا أكثر من مرة ، فبدأت الأزمة تنحسر شيئاً فشيئاً ، ونجا النظام الرأسمالى من دمار مؤكد ، وبذلك أثبت كيتز للعالم كله أن النظام الرأسمالى نظام مرن لا يكسر بسهولة ، على عكس ما تنبأ به الشيوعى الملحد ماركس الذى أفق أن النظام الرأسمالى مصيره إلى زوال !

إن كيتز بكتبه الكثيرة والمؤتمرات الكثيرة التى حضرها وبرئاسته للمجلة الاقتصادية زهاء ثلاثين سنة قد أحدث ثورة فكرية اقتصادية

يمكن أن تسمى بحق « الثورة الكيترية » : فقد غير أوضاع الاقتصاديات النظرية والعملية ، وأضاف إلى الفكر الاقتصادي آراء لا تقل في أصالتها وأهميتها عن الآراء التي نادى بها آدم سميث وريكاردو ومالتس في فترات زمنية سابقة :

لقد بنى كيتر نظريته في زيادة حجم التوظيف على أساس الطلب الفعال Effective Demand : أى الطلب الذى يحقق مستوى التوازن في المدة القصيرة ، ويمثل كمية من النقود تنفق على منتجات الصناعة ، ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع بعد ذلك في شكل أجور وفوائد وأرباح وريع ؛ ومن ثم فإن الطلب الفعال يعادل كمية النقود التي يحصل عليها أفراد المجتمع : أى الدخل القومى : ذلك أن قيمة الناتج القومى الكلى هي المتحصلات النقدية نفسها من سلع الاستثمار وبيع السلع الاستهلاك ؛ ومن ثم فإذا أردنا تحقيق مستوى عال من التوظيف (الذى يتضمن إنقاص حجم البطالة) - وجب تحقيق مستوى عال من الإنفاق على سلع الاستهلاك أو الإنفاق على سلع الاستثمار أو كليهما معاً . ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يكاد يكون ثابتاً في الدول الصناعية الكبرى التي لا تزيد فيها الأعداد السكانية ، فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة في حجم التوظيف تتركز في زيادة المنفق على سلع الاستثمار .

إن الفكرة المحورية لنظرية كيتر هي ربط الحجم الكلى للتوظيف

بالطلب الكلى على سلع الاستثمار والاستهلاك معاً : ومعنى ذلك أن البطالة ترتبط بالنقص الذى يطرأ على هذا الطلب الكلى ، وطالما أنه (أى الطلب الكلى) يتعادل هو وحجم التوظيف والدخل القومى - فإن معنى ذلك أن الزيادة التى تطرأ على حجم التوظيف تؤدي إلى زيادة فى الدخل القومى . وحتى تصل الحكومات إلى هدف التوظيف الكامل فى المجتمع لابد من مباشرتها لبعض الإشراف على أوجه النشاط الاقتصادى الاستثمارى ، ويقتضى ذلك زيادة مسئولية الحكومات الرأسمالية وتوسيع سلطاتها فى الميادين الاقتصادية ، فلا تصبح مهامها مقصورة على تلك الوظائف التقليدية المعروفة : كالأمن والقضاء والدفاع ؛ وإنما تتعداها إلى توجيه بعض أوجه النشاط الاستثمارى ، ولكن دون أن تمتلك هى نفسها المشروعات الإنتاجية .

وكيتر لا ينتقد النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى ؛ وإنما هو يثق فى هذا النظام باعتباره باعثاً للنشاط الفردى والحرية الاقتصادية وحتى يمتلك ، إلا أنه يرى أنه من الأهمية بمكان إيجاد بعض الوسائل الكفيلة بالرقابة والتوجيه من جانب الحكومة على بعض الميادين والأنشطة الاقتصادية ، ولكنه يؤكد أن هذه الرقابة الحكومية وذلك الإشراف الحكومى ، لن يؤدي - فى الزمن الطويل - إلى تضيق المجال أمام الجهود الفردية أو الإنقاص من الحرية الاقتصادية التى يتمتع بها المواطنون ودون أن تتحول هذه الرقابة الاقتصادية الحكومية من مجرد

الرقابة إلى التأميم المطلق ، وبذلك يتحول النظام كله إلى الاشتراكية ، وهو ما لا يقصده كينز بل هو يحذر من حدوثه !

٨ - جوزيف شومبيتر

جوزيف شومبيتر (١٨٨٣ - ١٩٥٠) هو أبرز اقتصاديي القرن العشرين الذين أسهموا بنصيب كبير في نظريات التنمية الاقتصادية ، والدورات الاقتصادية ، فضلاً عن دراساته المتعمقة في النظم الاقتصادية المعاصرة كالاشرائية والرأسمالية والديموقراطية .

والحق أن الاقتصاديين المعاصرين الذين يكتبون عن قادة الفكر الاقتصادي لم يعطوا الرجل حقه من التمجيد والتكبير ، بل إن فئة قليلة منهم لا تعترف له بالفضل العلمي حتى في أخص ما نبغ فيه وهو « الدورات الاقتصادية » . وربما كان السبب في ذلك أن شومبيتر لم يكن ينتمي إلى مدرسة اقتصادية بعينها كآدم سميث وريكاردو ومالثوس ، وربما أيضاً لأنه أنفق الجزء الأكبر من حياته الأكاديمية خارج وطنه الأصلي (أى النمسا) بالإضافة إلى تواجعه وانطوائه والشهرة الساحقة لمدرسة كينز الاقتصادية التي عاصرتة - كل هذه الأسباب تضافرت فمنعت من أن تكون له مدرسة فكرية خاصة به ، وقللت من قيمة الرجل لدى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين .

والحق أنه من الصعب تصنيف عالم كبير مثل شومبيتر : فبعض المراجع تعترض على ضمه إلى صفوف الاقتصاديين الكلاسيك بسبب تطابق مذهبه الفلسفي مع تقاليد فالرأس ، على حين أن بعض العلماء الآخرين يرفضون اعتباره من الكلاسيكيين الجدد بسبب نفوره من الرياضيات والمعادلات الجبرية في إثبات وجهة نظره . إلا أن اتجاه شومبيتر الفكري وأسلوب معالجته للمشاكل الاقتصادية التي تعترضه - تجعله أقرب إلى ماركس وسومبارت منه إلى المدرسة الرياضية في الاقتصاد ، على الرغم من أنه عارض ماركس وهاجم طريقة تحليله ، وخاصة ما اتصل بفكرة التفسير المادي للتاريخ ومآل الرأسمالية : فشومبيتر يؤمن بأن الرأسمالية لا يمكن أن تكون إلى زوال كما قال ماركس ، وإنما ستتحول إلى نظام جديد يجمع بين صفات الرأسمالية الأساسية - أي حق الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية - وبين صفات الاشتراكية : أي الإشراف الحكومي والتوجيه الحكومي المركزي على قطاعات الاقتصاد المختلفة ، أما أن يتدمر النظام الرأسمالي ويؤول - كما تنبأ ماركس - فهذا مستحيل .

لقد كان شومبيتر بارعاً في مختلف مجالات النظرية الاقتصادية إلا أن عمله الذي برز فيه كما يصوره كتاباه الخالدان - « التنمية الاقتصادية » و « الاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية » - هو التحليل النظري والتاريخي لعملية التنمية ذاتها فضلاً عن دراساته المتعمقة في النظم الاقتصادية .

إن التنمية الاقتصادية في رأى شومبيتر عملية سريعة مفاجئة تتضمن الانبثاق ثم الجمود دون ثمة انتظام أو اتساق في مراحلها المختلفة : وبمعنى آخر فهو يرفض الرأى الكلاسيكى القديم القائل بأن عملية التنمية عملية ملائمة متزنة متطورة ؛ كما نستطيع أن نستنتج أن شومبيتر لا يؤمن بالتخطيط الهادف الذى يرسم خطة التنمية ويحاول تنفيذها على فترات زمنية منتظمة تسير بالاقتصاد القومى كله إلى الأمام . وكيف له أن يؤمن بالتخطيط الشمولى وهو يرى أن عملية التنمية عملية تضىء مرة واحدة تبعاً لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجارى على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل القومى ؟ وهو حين يدلل على صحة هذا الرأى يأتي باختراعات تمت بالفعل في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وكانت ذات أثر واضح وسريع في الإنماء الاقتصادي في دول أوربية كثيرة :

إن اختراع السكك الحديدية وانتشار استخدامها في القرن التاسع عشر يمثل هذا النوع من التنمية الانفجارية - على حد تعبيره - فكم من العمال وأصحاب رموس الأموال والمنظمين اشتركوا في صناعة السكك الحديدية ! وكم من أجور دفعت لهم ! وكم من المعدات صُدرت إلى الخارج ! ثم كم من الخدمات التجارية قامت بها السكك الحديدية في التجارة الداخلية والخارجية ! كل هذا لابد أن يؤدي إلى زيادات ملموسة في الدخل القومية للدول التي أدخلت السكك الحديدية ؛ ومن

ثم فالتنمية الاقتصادية لابد أن تحدث ولا محالة .

ومثل هذا يقال عن اختراعات أخرى لا تعد ولا تحصى كالراديو والمعدات الكهربائية والسيارات وما إلى ذلك من الاختراعات التي شاهدها العالم في القرن العشرين والتي أحدثت دويًا هائلًا في الميادين الاقتصادية ونمّوا انفجارًا بغير ما حدود !

هذا النوع من التنمية السريعة المفاجئة التي ترتبط باختراع ما أو بتجديد في العدد والآلات على أوسع مدى يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات المتصلة بالاختراع الأصلي ، عندئذ تحدث التنمية . غير أن شومبيتر وهو يناقش فكرة الاختراعات الجديدة كوسيلة مؤكدة لحدوث التنمية يركز في الوقت نفسه على الدور الكبير والهام الذي يؤديه المنظم في هذه العملية : انظر إليه وهو يقول :

« إن المنظم هو العمود الفقري في عملية التنمية ! إنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تضافر عوامل الإنتاج في وحدة مؤتلفة تأتي للمشروع بأفضل النتائج ! » .

وشومبيتر في تأكيده لأهمية المنظم المجدد المبتكر يفصل بين معنيين ملتصقين بالمنظم : يفصل بين وظيفة المنظم في القرن العشرين الذي يدير وحدات إنتاجية ضخمة هائلة وبين ملكية هذه الوحدات ، وكأنه بذلك يفصل بين ملكية المشروع والقيادة الحكيمة له ، على أساس أن الوظيفة الأخرى أهم من الأولى .

أضف إلى ذلك أن شومبيتر يربط بين طبيعة المنظم في الجهاز الإقتصادي الكبير والبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة : فالمؤسسات والتنظيمات الرأسمالية والمستوى الثقافي السائد عوامل لها أهميتها في نجاح وظيفة المنظم .

والمنظم الناجح - في رأي شومبيتر - سلعة نادرة في المجتمع : فقليل من الناس من توهب لهم صفة القيادة والزعامة الأصيلة ، وأقل منهم من يستطيع بثاقب نظره وعمق بصيرته اكتشاف المسالك التي تؤدي إلى التجديد والابتكار . وإذا تمكن أحد المنظمين من تحقيق ذلك على المستوى الفردي فسيعقبه آخرون يتصفون بالصفات الشخصية والمكتسبة نفسها يسرون في الطريق نفسه يجددون وابتكرون ، وعندئذ يصبح النجاح أسهل منالاً بالنسبة لعدد من المنظمين ، الأمر الذي يزيد من معدل نمو الاقتصاد القومي بأسره .

إن الدارس لكتاب شومبيتر الخالد «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» لابد أن يلاحظ وجود اتجاهات واضحة نحو تأييد الرأسمالية كنظام أيديولوجي يغلف الاقتصاد القومي . إلا أن تأييده للرأسمالية ليس مطلقاً ؛ وإنما هو تأييد متحفظ : فالرأسمالية بإقرارها للحرية بأنواعها المختلفة تعبد الطريق للتغلب على العقبات الكأداء التي تعوق زيادة الدخل القومي ، والرأسمالية هي البيئة الاجتماعية والثقافية الصالحة للتجديد والابتكار في ظل الحرية ، وهذه كلها عوامل لازمة

للتقدم والتنمية . إلا أن الرأسمالية ستتجه مع الزمن إلى بعض المظاهر والصفات ذات الطبيعة الاشتراكية جامعة بذلك بين الصفات الأساسية للرأسمالية والاشتراكية معاً في وحدة مؤتلفة : انظر إليه وهو يقول : «إن الرأسمالية لن تنهار تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة ؛ وإنما ستقابل - بمرونة تامة - الاشتراكية في منتصف الطريق ! » . ثم انظر إليه وهو يقول : «إننا لا نعرف بالضبط الطريقة التي سيتم بموجبها هذا التحول اللهم إلا عن طريق زيادة تيار البيروقراطية الحكومية داخل إطار الرأسمالية » .

إن آراء شومبيتر في الاقتصاد عموماً وفي التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص تقف شاحخة على قدم المساواة في الأصالة والعمق مع غيرها من الآراء والنظريات الاقتصادية الكبرى التي أثرت في الفكر الاقتصادي المعاصر ، وأسهمت بحق في تكوين شجرة العلوم الاقتصادية .

٩ - والتر روستو

يعتبر والتر روستو (١٩١٧ - ٢٠٠٠) من أهم وأشهر الاقتصاديين المعاصرين الذين يعبرون عن قضايا ما بعد الحرب العالمية الثانية في وضوح وجلاء . ونعني بها قضية التنمية الاقتصادية التي تفجرت بعد

الحرب الثانية ، ولا تزال حتى يومنا هذا تستقطب آراء كثير من الاقتصاديين المعاصرين .

إن الفرق بين اقتصادي ما بعد الحرب الثانية واقتصادي ما قبل هذه الحرب ليس فرقاً في درجة العلم أو مستواه ؛ وإنما هو فرق في التخصص : فاقتصادي ما قبل الحرب كانوا يكتبون في أكثر من موضوع من موضوعات علم الاقتصاد على حين أن اقتصادي ما بعد الحرب يكتبون في موضوع واحد فقط من موضوعات الاقتصاد سائرين في هذا على أساس التخصص المطلق . ولعل جوزيف شوميتز ينهض مثلاً لصحة ما نقول :

فقد ألف وكتب قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة وفي موضوعات ثلاثة : الدورات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والنظم الاقتصادية المعاصرة دون أن يتخصص في إحداها ، على حين نجد الاقتصاديين المعاصرين من أمثال والتر روستو ينتقون موضوعاً واحداً فقط يدرسون جوانبه بعمق واضح ، ثم يخرجون للعالم كله بنظريات وآراء في هذا الموضوع تغني كل باحث :

إن الاقتصادي الأمريكي روستو لم يعرف عنه أنه كتب أكثر من كتابه المشهور «مراحل التنمية الاقتصادية» الذي ترجم إلى أكثر من سبع عشرة لغة والذي لا يزال حتى يومنا هذا معترفاً به ككتاب يحمل بين طياته آراء في التنمية الاقتصادية وصلت إلى مستوى الكمال .

إن التنمية الاقتصادية - في رأى روستو - عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعى الأسباب والمسببات التى تنقلها من مرحلة تطويرية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً متخطية فى ذلك المصاعب والمشاق التى تعترضها ، ومطورة اقتصادها القومى بما تتطلبه كل مرحلة من مراحل التنمية .

ويرتب « روستو » البناء الاقتصادى الهيكلى للمجتمع فى شكل مراحل خمس يمر بها الاقتصاد القومى تحقيقاً لأعلى مستوى ممكن من التقدم ، وهذه المراحل هى :

١ - المرحلة التقليدية القديمة .

٢ - مرحلة ما قبل الانطلاق .

٣ - مرحلة الانطلاق .

٤ - الاتجاه نحو النضج الاقتصادى .

٥ - مرحلة الاستهلاك الكبير .

وهذه المراحل هى المراحل التى مرت بها نفسها بعض الدول الغربية من القرن الثامن عشر حتى الآن ، ونجحت بالفعل فى تحقيق التنمية من خلال التحرك من مرحلة إلى أخرى .

وهذه النظرية تتسم بالواقعية وبالتفاؤل : فطالما سارت الدول النامية فى الطريق الذى رسمه لها روستو فإنها سوف تصل لا محالة إلى المرحلة الخامسة : أى مرحلة الاستهلاك الكبير التى ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك

الكبير للسلع والخدمات .

وفما يلي دراسة مقتضبة لمراحل التنمية كما يراها روستو :

١ - المرحلة التقليدية : إن المجتمع التقليدي هو جميع المجتمعات التي وجدت قبل عصر «نيوتن» حيث الإنتاج البسيط الجامد دون زيادات في هذا الإنتاج مع وجود «سقف» أو «حد» لما يمكن أن يبلغه دخل الفرد في المتوسط : فالعالم كله قبل عصر نيوتن لم يخرج عن صفات مجتمع التقليد بما في ذلك العروش التي توالى على الصين وبابل وحضارات مصر القديمة والعصور الوسطى ، بل لا تزال إلى يومنا هذا - بناءً على هذا المفهوم - دول كثيرة في أفريقيا الاستوائية وشرق آسيا لم تحركها يد الإنسان الجديد في التحكم في ثرواتها الطبيعية بعد ! إنه المجتمع الزراعى الذى يعتمد على القبيلة والذى أدت فيه العلاقات الأسرية والعصبية دوراً هاماً في هذا التنظيم الاجتماعى .

٢ - مرحلة ما قبل الانطلاق : وهى المرحلة التى تبرز عندها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تهيئ للمجتمع الانتقال إلى مرحلة الانطلاق كانتشار استخدام العلم الحديث في المجالين الزراعى والصناعى والتوسع في التجارة الخارجية والأسواق الخارجية . ولقد كانت إنجلترا من أولى الدول الغربية التى دخلت هذه المرحلة في بداية القرن الثامن عشر نتيجة لموقعها الجغرافى ومواردها الطبيعية الوفيرة واستقرارها السياسى ، فتهيأت لها مقومات الانطلاق .

وروستو حيناً يرسم صورة هذه المرحلة يؤكد أن التقدم الاقتصادى ممكن فى هذه المرحلة طالما أن المجتمع يتسلح بشيء بسيط جداً من العلم الحديث ، وعندئذ تُخلقُ فرصٌ أفضل للربح وفرصٌ أفضل للتعليم ، وهى كلها مقومات أساسية لنقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق .

٣ - مرحلة الانطلاق : وهى أهم المراحل التى رسمها روستو فى نظريته المرحلية ، وهى المرحلة التى تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى ترسبت فى المجتمعات القديمة على مر العصور ، وهى المرحلة التى يسودها مبدأ التغيير الدائم وتسعى إلى تحقيقه ، وهى المرحلة التى يبدأ عندها ناتج الفرد فى المتوسط فى الازدياد حاملاً معه تغيرات جذرية فى الفنون الإنتاجية ، وعند ذلك تصبح ظاهرة النمو المتصل الوضع الطبيعى للأشياء .

وتبدأ مرحلة الانطلاق فى بعض الدول النامية بظهور قوة ما تدفع التقدم قدماً إلى الأمام محطمة أمامها السدود والعقبات . وربما تمثلت هذه القوة فى ثورة سياسية تؤثر فى موازين القوى الاجتماعية والاقتصادية وفى هيكل الاستثمار السائد ، أو تتمثل فى شكل قوة دافعة من الفن الإنتاجى التكنولوجى المستورد من الخارج مؤدياً إلى سلسلة لا نهاية لها من التقدم ؛ كما حدث فى اليابان فى أوائل القرن العشرين .

وربما كانت هذه القوة الدافعة فى شكل بيئة تجارية دولية جديدة مواتية للتقدم ؛ كما حدث فى السويد عندما انفتحت أمامها فرص تصدير

الحشب إلى الخارج في السنوات الستينية من القرن الماضي .
 في هذه الحالات الثلاث - وفي غيرها - حدث تقدم مرموق في
 القطاعات الرئيسية من الاقتصاد القومي ، فزادت الإنتاجية ، وارتفع
 معدل الاستثمار إلى ما يقرب من ١٠ ٪ من الدخل القومي سنوياً ، كما
 أعيد الاستثمار في الصناعات الناجحة التي تغل أرباحاً مضمونة ، فأدى
 ذلك إلى زيادة الطلب على العمال ؛ ومن ثم إلى زيادة دخولهم ، ومن ثم
 إلى توسع في المدن .

٤ - مرحلة النضج : ستبج مرحلة الانطلاق فترة طويلة من النمو
 المطرد الذي تتخلله بعض التقلبات صعوداً وهبوطاً ، ويتجه الاقتصاد
 القومي إلى نشر التكنولوجيا الحديثة على طول جبهة النشاط الاقتصادي
 وعرضها ، وتزيد معدلات الاستثمار ؛ لتصل إلى ٢٠ ٪ من الدخل
 القومي سنوياً بحيث يغل هذا الاستثمار ناتجاً سنوياً يزيد على نسبة الزيادة
 في الأعداد السكانية ؟ كما يتغير وجه الاقتصاد القومي نتيجة التحسن
 المستمر في الفنون الإنتاجية ، وتزيد سرعة انبثاق الصناعات الجديدة ،
 ويشغل الاقتصاد القومي مكاناً مرموقاً في المجال الدولي . ولقد حدد
 روستو بطريقة عشوائية بحثه مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من
 مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج ، وبني تقديره هذا على أساس تاريخي
 بناء على تجارب حدثت بالفعل في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة .
 ٥ - مرحلة الاستهلاك الكبير : وأخيراً وبالعامل المتواصل لزيادة

الاستثمار تتحول القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي ، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير .

والمجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين - وهي الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان - قد تيسر لها ذلك بعد نوعين من التغيير :

الأول : ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والسكن .

والآخر : ما طرأ على تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي من السكان ؛ ومن ثم زادت نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري : أي الأعمال التي تتطلب توافر مهارات إنسانية علمية وثقافية خاصة . إن المواطن في هذه المرحلة يعيش في ظل شبكة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية هي أعلى المستويات وهو - بحكم ارتفاع دخله الحقيقي - يستطيع التمتع بمثل هذه الخدمات .

ما بعد الاستهلاك الكبير : ولقد تنبأ روستو بمرحلة أخرى قد تعقب مرحلة الاستهلاك الكبير ، إلا أنه بادر فقال : إنه يصعب رسم صورة صحيحة لها : فهل يعتمد المجتمع عند هذه المرحلة إلى السفر نحو

الكواكب الأخرى كشفاً عن المجهول وحباً في المغامرة ، أو يشن حرباً إلكترونية على غيره من المجتمعات ، أو يرجع إلى القيم الروحية التي سيطرت عليه في مراحل سابقة ، أو يصيبه اليأس والقنوط ويفقد قدرته على الحركة والنمو؟ هذه الأسئلة وغيرها ما زالت إجاباتها غامضة عند روستو !

١٠ - إيان بووين

تخصص إيان بووين (١٩١٨ - . . .) في موضوع السكان في زيادتهم المتواصلة في الدول النامية والمتخلفة من هذا العالم : فلقد وجد أن الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يزيد سكانها بمعدلات كبيرة للغاية تصل إلى ٣ ٪ في السنة ، الأمر الذي أدى إلى ضياع كثير من جهودها المبذولة في مجال التنمية من أن يبين أثرها كما وجد أن الزيادات السكانية خلقت مشاكل اقتصادية بالغة التعقيد ، فأصبحت هذه المشاكل أكثر من أحلام هذه الدول ، فضلاً عن أن هذه الأحلام هي في واقع الأمر أكثر من الموارد المتاحة لها ، الأمر الذي دعاه إلى النظر إلى مشكلة السكان نظرة فيها الشيء الكثير من التشاؤم الحذر . وربما كان ذلك هو أحد الأسباب التي من أجلها اعتبر « إيان بووين » مشكلة الانفجارات السكانية في العالم الثالث بمثابة ثورة لا تقل خطورتها عن

أية ثورة اقتصادية حدثت من قبل ؛ فلقد ترتب على هذه الزيادة المتصلة نتائج اقتصادية تتصل بظهور البطالة بنوعها السافرة والمقنعة ، وضعف المدخرات القومية ، وسوء حال الخدمات ، ثم عدم توافر الطعام اللازم للحياة نفسها !

ويتشأم « بووين » من الأحوال التي سوف تسود الدول النامية في السنوات الثلاثين القادمة طالما وجدت هذه الزيادة المفرطة في الأعداد السكانية والتي تفوق في معدل نموها معدل نمو الثروة القومية ! ثم هو يبالغ في نظريته التشاؤمية هذه ، فيذكر أن هبوط معدلات المواليد في الدول النامية المزدهمة بالسكان - حتى لو تم - لن يؤدي إلى نتائج سريعة في الأنشطة الاقتصادية إلا بعد فترة زمنية طويلة قد تصل إلى ربع قرن آتٍ ؛ فلقد كُتِبَ على هذه الدول أن تقاسى اقتصادياً من وضعها السكاني لمدة جيل من الزمان حتى بعد أن تنجح في تخفيض معدلات مواليدها .

ولقد أصدر « إيان بووين » كتاباً بعنوان « اقتصاديات السكان » نشره سنة ١٩٧٦ تنبأ فيه بنتائج اقتصادية عنيفة سوف تصيب دول العالم الثالث المزدهمة بالسكان .

وأولى هذه النتائج هي البطالة بنوعها السافرة والمقنعة شارحاً وجهة نظره في ذلك على أساس أنه طالما أن الاستثمارات النقدية الجديدة لا تستطيع مجاراة الزيادة السنوية الكبيرة في حجم القوة العاملة فلا بد من

وجود تعطل بشكل ما في فائض اليد العاملة ؛ فهذا هو المفهوم العام للبطالة السافرة في ظل أحوال السكون ، وهي الأحوال التي غالباً ماتسود اقتصاديات الدول النامية ذات الطابع الزراعى ، إلا أن البطالة المقننة لابد أن تظهر هي الأخرى ، فيضطرب بعض الأفراد للعمل في أعمال تافهة ضعيفة الإنتاجية لدرجة أنه لو سحب عدد منهم للعمل في قطاع آخر غير القطاع الذى يعملون فيه ما أدى ذلك إلى انخفاض الناتج .

أما ثانية نتائج الزيادة المفرطة في الأعداد السكانية التي تنبأ بها إيان بويرن فهي خلق تكوين عمرى سكاني يتميز بوجود نسبة كبيرة من السكان تصل إلى ٥٠ ٪ أو ربما أكثر في سن الإعاقة على حين أن نسبة أصغر بكثير من هم في سن العمل والإنتاج : أى السن من ٢٠ إلى ٦٠ سنة ، وعندئذ يصبح التكوين العمرى للسكان على شكل هرم ذى قاعدة عريضة هم فئات العمر الصغير غير المنتجة : أى الأطفال والشباب المراهقون - على حين أن قلة صغيرة في الهرم المدبب هم المنتجون للسلع والخدمات ؟ ومن ثم كنتيجة لهذا التكوين العمرى الحتمى يزيد الاستهلاك زيادة متصلة طالما أن نسبة كبيرة من السكان لا يزالون بعد في سن الاستهلاك دون سن الإنتاج .

كذلك فإن الزيادة المفرطة في الأعداد السكانية تقلل من نسبة المدخرات الفردية والحكومية ، وهما أحد المقومات الأساسية لتحريك قوى التقدم الاقتصادى :

ففي الحالة الأولى - أى المدخرات الفردية - يطالب بووين بمقارنة - بين حالة رب أسرة مكونة من ثمانية أطفال ورب أسرة أخرى مكونة من طفلين : فالأول لا يحتمل أن يدخر قدر ما يدخره الآخر ، وهذه بديهية ،

أما تفسير ضعف المدخرات الحكومية فيذكر « إيان بووين » أن الحكومة في الدول النامية ذات الزيادة السنوية المفرطة في السكان لن تجد حصيلة كبيرة من الضرائب تحصلها من المواطنين طالما أن الغالبية العظمى منهم تحت حد الإعفاء الضريبي . . والحكومة - كذلك - قلما تجد ما تدخره وهي مضطرة إلى تحويل جزء كبير من أموالها إلى قنوات الخدمات إرضاءً للمطالب العاجلة للجماهير ، ونعني بها الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان ، وهذه كلها تشارك بنسبة ضئيلة في التنمية الاقتصادية .

ويقول بووين كذلك : « إن الزيادة المتصلة في الأعداد السكانية سوف تعكس آثارها على مشكلة أخرى هي مشكلة نقص الغذاء ! » وهذا حقيقى ؛ فلقد طالعتنا الأنباء أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أصدرت تقريراً في ٤ مايو سنة ١٩٧٨ حذرت فيه أن هناك ٢٦ دولة نامية معظمها في أفريقيا وجنوب شرق آسيا و يبلغ مجموع سكانها ٢٣٠ مليون نسمة - تعاني من نقص حاد وغير عادى في المواد الغذائية ؛ مما يعنى أن الجماهير الواسعة من سكان هذه البلدان يعيشون

على الكفاف ، ويعانون من سوء التغذية ؟ ومن هنا فليس هناك إلا حل واحد هو زيادة الإنتاج الغذائى فى هذه الدول بمعدل يصل إلى ١٠٪ فى السنة ؟ حتى تتحسن الأوضاع الحالية للغذاء .

ولكن بووين يتساءل بتشأؤمه المعروف : ماذا تكون عليه الحال وسكان الدول النامية يزدون عددياً بمعدلات كبيرة ؟ وكيف تمكن زيادة المنتج من الطعام ليكفى هذه الزيادة المرتقبة فى السكان ؟ ناهيك بالوضع الحالى للتغذية فى هذه الدول المتصف بما يشبه المجاعة ! إن مشكلة نقص الغذاء يمكن حلها لو تضافرت الجهود ، وتمت زراعة الأراضى القابلة للزراعة ، فضلاً عن زيادة غلة الفدان فى الأراضى المزروعة فعلاً . ويتطلب الأمر كذلك رفع مستوى القدرة الشرائية فى الدول النامية ؛ لتستطيع استيراد المزيد من السلع الغذائية من الدول الغنية المصدرة للطعام .

وهذه كلها أهداف يصعب تحقيقها فى يوم وليلة !

الاقتصاد فى المستقبل

ويحق لنا أن نختم هذا الكتيب بكلمة موجزة عن الاقتصاد فى المستقبل :

فطالما أننا نبحث فى آراء قادة الفكر الاقتصادى من أفلاطون قبل

الميلاد إلى إيان بووين الذى لا يزال يعيش أحداثنا الاقتصادية فى عالمنا المعاصر - يجب أن نجيب عن سؤال لابد مواجهنا وهو : ما آفاق الفكر الاقتصادى فى المستقبل القريب . ؟

حقاً إن المجتمعات الإنسانية المعاصرة وقدرتها على معالجة المشكلات الاقتصادية المصاحبة للتطور الاقتصادى السريع والمعقد - رهين بمدى قدرتها على تصور المستقبل والإعداد له والتخطيط للقائه والتعامل معه : ذلك أن الفاصل الزمنى بين الحاضر والمستقبل أوشك أن يكون فاصلاً افتراضياً . وما لم نضع نحن الاقتصاديين جزءاً من أفكارنا لتصور المستقبل فإن قدرتنا على اجتياز المتغيرات التى لا محالة ستحدث فى عالم الغد تغدو أمراً محفوفاً بأشد المخاطر !

وقد عقّد مؤتمر لدراسة « الاقتصاد فى المستقبل » فى اليابان سنة ١٩٧٦ بحضور بعض رواد الفكر الاقتصادى المعاصر من أمثال جان تينبرجر وهالفى لينشتين والسيروى هارود ووليام كارب واليابانى شيجتو تسورو وغيرهم من الأسماء اللامعة فى عالم الفكر الاقتصادى ، وأصدروا بياناً باسم المؤتمر أعربوا فيه عن أن العالم يتغير بسرعة مذهلة قد يقرب فيه العام القادم ؛ ليكون أقرب من الشهر التالى فى عصر أكثر استرخاء ؛ كما أكدوا أن حقائق التغيير الثورى للحياة يجب أن تستوعب - من جانب الاقتصاديين الأكاديميين ومن جانب صانعى القرارات فى

الصناعة وفي الحكومة - الفكرة القائلة بأن آفاقنا الزمنية جميعاً يجب أن تتعدل .

إن كل مجتمع من المجتمعات المعاصرة في عالم اليوم مُواجهٌ ليس فقط بالكثير من المستقبلات المحتملة ، بل بالكثير من المستقبلات الممكنة أيضاً ، وبتضارب بين المستقبلات المفضلة التي تمثل الحد الأقصى من الممكن تنفيذه ، وقيادة الفكر التخطيطي هي الاجتهاد في تحويل محتملات معينة إلى إمكانات سعيّاً وراء مفضلات متفق عليها . وتحديد المحتمل يحتاج إلى علم اقتصادي متطور وتوصيف الممكن يحتاج إلى فن اقتصادي مستقبلي ، وتوضيح المفضل يحتاج إلى دراسة اقتصادية مستقبلية .

إن التخطيط للمدى زمنى بعيد لا يعنى أن يربط الإنسان نفسه ببرامج مذهبية جامدة : فالخطط يجب أن تكون تجريبية ومرنة وقابلة للمراجعة المستمرة ، إلا أن المرونة لا تعنى قصر النظر ، وإنما يجب أن تصل آفاقنا الزمنية في التخطيط إلى عقود بل إلى أجيال في المستقبل . وسوف يحتاج ذلك إلى أكثر من مجرد إطالة خططنا الرسمية ، إنه يعنى حقن المجتمع بأكمله من القمة إلى القاع بوعى مستقبلي اقتصادي جديد .

إن علم الاقتصاد - وقد أخذ بين جنباته النواحي الفنية للتخطيط القصير الأمد والطويل الأمد - أصبح يتجه كذلك نحو الاقتصاد الرياضي : أى التعبير عن المفاهيم الاقتصادية المختلفة بمعادلات جبرية ،

إلا أن الخطر الكامن في مثل هذا الاتجاه الفكري الذي لاشك سوف يسود في المستقبل - هو أن هذا النوع من الاقتصاد أصبح بالغ التعقيد بحيث إن القارئ العادي نفر منه وترك أمره إلى المختصين الفنيين ، بل ربما أصبح هذا الاقتصاد منغمساً حتى أذنيه في المعادلات تاركاً التسلسل الاقتصادي الفكري نفسه ، الأمر الذي يخرج عن مضمونه الأصلي .
 وثمة فكرة أخرى سوف تظهر خلال السنوات القليلة المقبلة ، ونعني بها زيادة تخصيص الاقتصادى على أسس سياسية وأخرى إقليمية :
 فالعالم قد انقسم فعلاً أقساماً ثلاثة لعلها معسكرات ثلاثة :

المعسكر الرأسمالى الغنى الذى تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان ، ثم المعسكر الاشتراكى بزعامة روسيا السوفيتية ومعها دول حلف وارسو ، ثم معسكر الدول النامية الفقيرة المنضم إليها أكثر من ثلثى سكان هذا الكوكب :

هذا التقسيم السياسى سيجلب معه تقسيماً فكرياً اقتصادياً ، وسيوجد مفكرون اقتصاديون يفكرون بعقلية رأسمالية غنية ، وغيرهم بعقلية شيوعية ذات طابع سياسى أيديولوجى ثم غير هؤلاء وأولئك بعقلية الدول النامية ! وربما يكون هذا التخصص الفكرى الاقتصادى بدأ يتلمس وجوده فعلاً في السنوات الحالية إلا أننا نعتقد - عن حق - أنه سيظهر بشكل أكثر وضوحاً في السنوات القليلة المقبلة ، وخاصة في الثمانينيات . وعندئذ فسيوجد لدينا الاقتصادى الرأسمالى، المتخصص الذى

يعكس فكراً رأسمالياً غنياً وتخصيصاً في مشاكل الغنى والوفرة : كمشكلة التضخم وارتفاع الأسعار ومشكلة تلوث البيئة الصناعية ومشكلة التجارة الدولية وموازن المدفوعات وأزمات العملات النقدية ، وربما أيضاً مشكلة البطالة . وربما وجدنا في الكتلة الشيوعية من يتخصصون في الشيوعية نفسها كنظام لا بد من الدفاع عنه أمام تطلعات الإنسان الحر وحقوق الإنسان الحر ، وسيوجد كذلك غيرهم داخل هذه الكتلة يتخصصون في الخطة برموزها ومعادلاتها الجبرية ، وهنا يدخل الكمبيوتر إلى هذه الدراسة ليصبح جزءاً لا يتجزأ منها . وقد توجد فئة ثالثة من الاقتصاديين وهم اقتصاديو الدول النامية المتمركزون في الهند ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وهؤلاء لن يكون أمامهم إلا التخصص في مشاكل الفقر والفاقة ومشاكل التنمية الاقتصادية والسكان والأمن الغذائي .

وعلى أية حال فإن السنوات القليلة المقبلة سوف تشهد مزيداً من التخصص في الدراسات الاقتصادية : فهذه هي سنة الحياة في كل منحنى من منحنى الفكر الإنساني ، وسيجلب هذا التخصص أعداداً كبيرة من المفكرين الاقتصاديين الذين تستهويهم الدراسات الاقتصادية ، فيقبلون عليها بقلب مفتوح وعقل علمي موسوعي ، ليخرج منها المجتمع وقد استوعب عصره بكل ما تحققه الحضارة الإنسانية من تقدم مستمر .

الكتاب القادم

المسرح الغنائي العربي

محمود كامل

رقم الإيداع	١٩٧٨/٤٢٥٢
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٢٤٧-٣٩٣-٣

١/٧٨/١٧٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

فكر

هذا الكتاب

ينظر هذا الكتاب إلى التاريخ الإنساني على أنه سلسلة من الأفكار السياسية والاقتصادية ، تنقل المجتمع من مرحلة زمنية معينة إلى مرحلة أخرى ، فهو يقدم قادة الفكر الاقتصادي منذ أفلاطون حتى اليوم من خلال حياتهم وآرائهم التي أثرت في مسار الفكر الاقتصادي العالمي . .

3

نا

1/1000000

قش
1900